

معالي وزير الخارجية،  
تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم بمناسبة انعقاد اجتماع روما الوزاري يوم الأربعاء، الذي دُعي إليه للرد على النزاع الراهن بين إسرائيل ولبنان.

إذ إن المدنيين على جانبي الحدود بين إسرائيل ولبنان هم الذين يدفعون ثمن هذا النزاع بصورة رئيسية. ففي إسرائيل، قُتل ما لا يقل عن NT مدنياً وجرح مئات غيرهم نتيجة إطلاق حزب الله الصواريخ على المناطق المدنية في إسرائيل، بينما أدت الهجمات الجوية الإسرائيلية والقصف المدفعي على لبنان إلى مقتل ما يربو على PMM مدني، أكثر من ثلثهم من الأطفال، كما أدت إلى جرح آلاف غيرهم. وأدت عمليات القصف والتهديدات الإسرائيلية إلى تهجير ما يربو على نصف مليون لبناني.

كما تفرض إسرائيل حصاراً بحرياً وجوياً على لبنان. وقد هاجمت مطار بيروت وقصفت الطريق الرئيسية المؤدية إلى الحدود مع سورية، وقصفت عشرات الطرق والجسور وغيرها من مرافق البنية التحتية، ناهيك عن المناطق السكنية. أما الوضع الإنساني للمدنيين الذين بقوا في الجنوب فيزداد سوءاً يوماً بعد يوم، بما في ذلك في مدينة صور الساحلية، التي يتعين عليها كذلك مواجهة الأعباء المترتبة على تدفق الأشخاص المهجرين داخلياً من قرى الجنوب. وقد أدى تدمير إسرائيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وغيرها من مرافق البنية التحتية إلى افتقار المستشفيات والعيادات وسواها من المرافق الطبية للموارد والمواد اللازمة لعملها في وقت تحتاج فيه إلى تلبية ما تفرضه الزيادة الهائلة في أعداد المصابين من متطلبات. ووفقاً لما ذكر، تعرضت سيارات الإسعاف وفرق الإنقاذ للهجمات من جانب القوات الإسرائيلية أثناء محاولتها الوصول إلى ضحايا القصف.

ومما يلفت النظر أنه قد تم إجلاء بعض الرعايا الأجانب ممن حاصرهم النزاع عبر تدخل حكومات بلدانهم، بينما يواجه السكان المدنيون في لبنان الآن، وبحسب تحذيرات الوكالات الإنسانية الدولية، كارثة إنسانية.

إن على المجتمع الدولي ضمان تقييد حزب الله وإسرائيل بالقانون الإنساني الدولي. ويشير ما يتوافر من أدلة حتى الآن، بما في ذلك نسق الهجمات وحجم الإصابات بين المدنيين والتصريحات التي يطلقها الجانبان، إلى أن انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب قد ارتكبت وما زالت ترتكب من قبل كلا طرفي النزاع. فالهجمات الموجهة عن عمد ضد المدنيين والأهداف المدنية، وشن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين، هي جرائم حرب. وعلى جميع الدول واجب ضمان التحقيق في مزاعم جرائم الحرب هذه على وجه السرعة. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة، كما يجب إنصاف الضحايا وعائلاتهم وتقديم التعويضات إليهم. إن هذه هي مسؤولية جميع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وليس أطراف النزاع وحدهم.

كما إن الإخلاء السريع للرعايا الأجانب والطبيعة الفعالة لعمليات الإخلاء يتناقضان على نحو يسترعي الانتباه مع البطء الذي تتسم به معالجة المجتمع الدولي للأزمة المحتدمة. ويتعين على الحكومات التي تطلع بدور بارز في اجتماع روما أن تظهر تصميماً أعظم على الضغط على طرفي النزاع كيما يوقفوا الهجمات على المدنيين ويضمنوا احترام القانون الإنساني الدولي.

وعلى وجه الخصوص، تدعو منظمة العفو الدولية حكومتكم إلى ما يلي:

أن توضح لطرفي النزاع، على أعلى المستويات، بأن استهداف المدنيين والأهداف المدنية، أو القيام بهجمات غير متناسبة عشوائية لا تميز بين المدنيين والعسكريين جريمة حرب، وأن من واجبهما مباشرة تحقيقات جنائية بشأن أي شخص يشتبه بأنه قد ارتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي إبان النزاع.

الضغط على طرفي النزاع فوراً من أجل إقامة ممرات إنسانية لإيصال المساعدات العاجلة إلى المدنيين المتضررين من النزاع وضمان أمن هذه الممرات، وكذلك ضمان المرور الآمن للعاملين الإنسانيين.

الدعوة إلى إرسال البعثة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق، المنشأة بموجب المادة VM من البروتوكول الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، على وجه السرعة، كي تحقق في الحالات التي يُزعم بأنه ارتكبت فيها انتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول. ومن شأن التدقيق M□؟ فيما ارتكبت بمقتضى البروتوكول الأول أن يشكل قاعدة أساسية لتحديد الوقائع على نحو مستقل وقاطع. كما يمكن لذلك أن يشكل رادعاً ضد ارتكاب المزيد من الانتهاكات من جانب طرفي النزاع.

وإلى حين إنشاء مثل هذه الآلية، ضمان توفير الموارد اللازمة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) كي تقوم بالمراقبة ويرفع التقارير بشأن الانتهاكات المرتكبة من جانب حزب الله وإسرائيل، على السواء، وتوثيق هذه الانتهاكات على نحو شامل.

الدعوة إلى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف للتقرير بشأن التدابير اللازمة لضمان تقييد طرفي النزاع بالقانون الإنساني الدولي.

وقف جميع مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية ونقلها إلى طرفي النزاع، وضمان إقامة ترتيبات كافية لمراقبة حظر عمليات نقل هذه الأسلحة، ودعم فرض حظر من جانب مجلس الأمن الدولي على توريد الأسلحة إلى طرفي النزاع.

إننا نهيب بكم بالتحرك على وجه السرعة من أجل ضمان حماية المدنيين في لبنان وإسرائيل، وجعل طرفي النزاع يتقيدان بأحكام القانون الإنساني الدولي، وضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب في هذا النزاع من العقاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أيرين خان  
الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية